التطورات المعاصرة في العلاقات التركية – "الإسرائيلية"

م.م احمد عبد إسماعيل
كلية التربية / الجامعة المستنصرية

المقدمة

يعدّ موضوع العلاقات التركية "الإسرائيلية" من المواضيع المهمة التي تهم المنطقة العربية، إذ تنعكس هذه العلاقات سلباً وإيجاباً عليها بشكل عام وعلى القضية الفلسطينية بشكل خاص. وبقدر تعلق موضوع الدراسة بتركيا و "إسرائيل" هذين الطرفين اللذين لهما طموحات إقليمية في المنطقة مبنية على التوسع والانتشار، فشكل ذلك فرصة مؤاتية لكليهما لإقامة علاقات تعاونية. وفي بداية التسعينيات من القرن المنصرم قد أوجدا تطوراً في العلاقات بين الطرفين تختلف عن السنوات الماضية، وخاصة بعد حرب الخليج وانهيار الاتحاد السوفيتي، وبدء عملية التسوية في الشرق الأوسط، مما أوجد فرصة جديدة لتركيا لتعزيز تعاونها مع إسرائيل سواء في المجال السياسي والعسكري والاقتصادي. ومن خلال دراستنا لموضوع العلاقات التركية – "الإسرائيلية"، ارتأينا من دراسة الخلفية التاريخية لتطور هذه العلاقات. ولقد تم تقسيم الدارسة إلى أربعة مراحل تضمنت المرحلة الأولى العلاقات التركية – "الإسرائيلية" للمدة ١٩٤٨-١٩٨٠ أما المرحلة الثانية فأنها تضمنت العلاقات التركية – "الإسرائيلية" للمدة ١٩٨٠-١٩٩٠، والمرحلة الثالثة تضمنت العلاقات التركية – "الإسرائيلية" للمدة ١٩٩٠-٢٠٠٠، وتضمنت المرحلة الرابعة طبيعة العلاقات بين البلدين في الألفية الثالثة.

المرحلة الأولى : العلاقات التركية – الإسرائيلية للمدة ١٩٤٨-١٩٨٠

عندما عرضت القضية الفلسطينية على الجمعية العامة للأمم المتحدة، وقفت تركيا ضد قرار التقسيم، وفي ١١/كانون الأول ١٩٤٨ تألفت لجنة توفيق ثلاثية من بريطانيا وفرنسا وتركيا وذلك بموجب قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ وكانت مهمة هذه اللجنة إقامة صلات حسنة بين "إسرائيل" والأقطار العربية. وكان اختيار تركيا في هذه اللجنة بتأثير من الولايات المتحدة الأمريكية. وازدادت الهجرة اليهودية من تركيا إلى فلسطين خلال عام ١٩٤٨ بفعل تعليمات قضت بعدم التعرض إلى اليهود الذين يريدون الهجرة إلى فلسطين[١].

وفي ٨ شباط ١٩٤٩ ادلى وزير خارجية تركيا نجم الدين صداق بتصريح قال فيه : "دولة "إسرائيل" هي حقيقة واقعة اعترف بها أكثر من ٣٠ دولة وأن المندوبين العرب يتحدثون مع المندوبين "الإسرائيليين". واعترفت تركيا "بإسرائيل" في آذار ١٩٤٩ وقد كان الاعتراف واقعياً[٢]. وقد قالت صحيفة "جريت" التركية الصادرة في ٣٠ آذار ١٩٤٩ : (تقتضي مصلحة تركيا الاعتراف "بإسرائيل" ومما لا شك في أن الأخيرة ليست ببعيدة عن قبول ذلك كأمر واقع، وعلى مر الأيام يمكن إزالة هذه المنازعات بين الدول العربية و"إسرائيل"). وسمحت الحكومة التركية (لفكتور اليعازر) بإنشاء مكتب اسطنبول لرعاية جميع المسائل المتعلقة بهجرة يهود تركيا إلى "إسرائيل"[٣].

أما الاعتراف القانوني الكامل[٤] "بإسرائيل" فقد أعلنته تركيا في كانون الثاني ١٩٥٠ إذ تأسست العلاقة بينهما على مستوى مفوضية بعد أن عينت "اسرائيل" (الياهو ساسون) مدير دائرة الشرق الأوسط في وزارة الخارجية "الإسرائيلية" وزيراً مفوضاً لها في أنقرة وقدم ساسون أوراق اعتماده إلى الرئيس التركي عصمت اينونو[٥].

أن الاسباب الكامنة وراء اعتراف تر كيا"بأسرائيل" تتمثل بالاتي[٦]:

١. الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة الامريكية على تركيا في هذا المجال لاسيما وأن الاخيرة كانت تأمل الانظمام الى حلف شمال الاطلسي.

٢. رغبة تركيا التخلص من اليهود المقيمين فيها ولاسيما الطبقات الفقيرة منهم.
٣. الاستفادة من إنشاء "اسرائيل" في تنشيط الاقتصاد التركي.
٤. كسب حليف اقليمي لمواجهة الخطر الشيوعي والتحكم في ميزان القوى في الشرق الاوسط.

إثر ذلك عقدت تركيا "وإسرائيل" اتفاقا تجارياً في تموز ١٩٥٠ فتحت تركيا بموجبه أبوابها أمام المنتجات "الإسرائيلية". وفي السنة نفسها فتحت شركة العال "الإسرائيلية" خطا جوياً بين اسطنبول ومطار اللد، وزارت تركيا وفود "إسرائيلية" تمثل مختلف القطاعات الصناعية والتجارية، لعقد صفقات في المجالات الاستثمارية والتجارية، وكما قام اليهود خلال هذه الفترة بأستمالة الصحف التركية الى جانبهم والتأكيد على أهمية العلاقة مع تركيا وتمرير الدعاية المضادة للعرب[٧].

وفي عام ١٩٥٢ أنظمت تركيا الى حلف شمال الاطلسي ومايترتب على انضمام تركيا لهذا الحلف انحياز كامل للولايات المتحدة والعالم الغربي وبالتالي يؤدي الى دعم امريكي وغربي للعلاقات بين تركيا" واسرائيل"[٨]

وفي تشرين الثاني ١٩٥٤ وقع اتفاقاً بين تركيا –"واسرائيل" يتضمن المبادئ الاتية[٩]:

١. أن يقوم بين الدولتين تعاون عسكري يضمن "لاسرائيل" عدم الاعتداء عليها من احدى الدول الواقعة في محيط منطقة الشرق الاوسط.
٢. تطوير العلاقات الاقتصادية بين الدولتين وتبادل البعثات العسكرية والثقافية والاقتصادية بينهما.
٣. أن تقوم تركيا ببذل المساعي الحميدة لدى جامعة الدول العربية لتسوية المنازعات بين الدول العربية"واسرائيل"

وفي السياق نفسه أرسلت تركيا ٢٥ طائرة من طراز داكوتا إلى "إسرائيل" عام ١٩٥٦ لإصلاحها طبقاً لاتفاق سابق بين الدولتين عقد في كانون الثاني ١٩٥٥، وفي عام ١٩٥٦ عندما وقع العدوان الثلاثي على مصر خلال حرب السويس توترت العلاقات التركية "الإسرائيلية" وسحبت تركيا وزيرها المفوض من مفوضيتها في "إسرائيل"[١٠]. إلا أن العلاقات بين الجانبين ظلت منتظمة وأن لم تكن واضحة حيث

نلاحظ بعد ذلك قيام الياهو ساسون بزيارة إلى تركيا على راس وفد "إسرائيلي" يرافقه في هذه الزيارة (روبين شلواح) مستشار رئيس الوزراء "الإسرائيلي" لشؤون الاستخبارات[١١]. وفي عام ١٩٥٧ عقدت وزيرة الخارجية "الإسرائيلية" (غولدا مائير) ووزير الخارجية التركي لقاءاً سرياً في مدينة زيورح حيث توصل الطرفان إلى ضرورة قيام تعاون امني بينهما كمرحلة أولى على أن تنظم إيران إليه وذلك من أجل مواجهة المد القومي الذي تبنته مصر وسوريا[١٢].

في ذلك الحين رأت "إسرائيل" أن إقامة علاقات جيدة مع تركيا قد تكسر عزلتها الإقليمية، ولذلك قام بن غوريون بزيارات سرية متعددة إلى تركيا، كانت أهمها في ٢٩ آب ١٩٥٨ إذ عقد لقاء قمة سرية مع رئيس الحكومة التركية عدنان مندريس ، وقد تم التحضير لهذه القمة بشكل مسبق عبر عقد لقاءات جانبيه على أكثر من صعيد. ومن ذلك لقاء وزير الخارجية التركي فاتن رشدي زورلو نظيرته "الإسرائيلية" غولدا مائير، واجتماع رئيس الأركان التركي فوزي مينغيش في روما مع السفير الإسرائيلي في ايطاليا الياهو ساسون. وكان لرئيس الموساد حينها (روبين شلواح) دور مركزي في الاتصالات الدبلوماسية السرية[١٣].

إلا أن هذه العلاقات بين البلدين تدهورت وذلك لأسباب نذكر منها :

١. عدم مساندة الولايات المتحدة الأمريكية و"إسرائيل" للموقف التركي إزاء القضية القبرصية وذلك عندما عرضت على الجمعية العامة للأمم المتحدة أثناء مداولات الجمعية العامة في كانون الأول ١٩٦٥[١٤].
٢. حصول تغيرات داخلية في تركيا مع وصول حزب العدالة برئاسة سليمان ديمريل إلى السلطة في تشرين الأول ١٩٦٥ وتبنيه سياسة تقارب مع العرب بالإضافة إلى وصول أجيال وجماعات سياسية جديدة أكثر حيوية من الأجيال العلمانية القديمة[١٥]. وقد تحدث وزير الخارجية التركي في ١٩٦٥/٣/٢٦ فقال: (أن علاقات بلاده "بإسرائيل" لن تتطور باتجاه يخالف مصالح الأقطار العربية وأضاف أن علاقات تركيا "بإسرائيل" طبيعية كعلاقاتها بالدول الأخرى)[١٦]. وهذا التصريح يدل على أن تركيا لا تريد قطع علاقاتها مع "إسرائيل".

وعندما وقع العدوان "الإسرائيلي" على العرب عام ١٩٦٧، رفضت الحكومة التركية استخدام القواعد الأمريكية على أراضيها ضد العرب لمناصرة "إسرائيل". وعندما عرض موضوع الاحتلال الصهيوني للأراضي العربية على الجمعية العامة للأمم المتحدة صوتت تركيا لمشروع حركة عدم الانحياز الذي يدعو "إسرائيل" إلى الانسحاب من الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧ وامتنعت تركيا من التصويت على مشروع أمريكا اللاتينية الذي يدعوا إلى التفاوض بين العرب "وإسرائيل"[١٧]. وفي عام ١٩٦٨ صوتت تركيا إلى جانب القرار رقم ٢٥٤٦ الذي يدين التجاوز على حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة وطلبت من "إسرائيل" الكف عن إجراءاتها التعسفية ضد الفلسطينيين. فضلاً عن ذلك أغلقت المكتب السياحي في "إسرائيل" في نيسان عام ١٩٦٨ بإغلاق وقامت بإلغاء اتفاقيات التجارة والدفع مع إسرائيل عام ١٩٦٩[١٨].

وقد زاد من تراجع العلاقات بين البلدين عندما أقدمت "إسرائيل" على حرق المسجد الأقصى في ٢١ آب ١٩٦٩، وقفت تركيا ضد "إسرائيل" إذ أكد سليمان ديمريل في ٢٢ آب ١٩٦٩ : (أن الشعب التركي يشارك العالم الإسلامي حزنه العميق تجاه حرق المسجد الأقصى)[١٩]. كما طالب بأجراء تحقيق دولي بشأن الحادث وأن يقدم تفسيراً لهذه الكارثة. دعماً لموقفها قامت الحكومة التركية بالاشتراك في المؤتمر الإسلامي الذي عقد في الرباط ٢٢-٢٥ أيلول ١٩٦٩ على الرغم من موقف المعارضة التركية الذي أنطوى على أساس أن تركيا دولة علمانية وليست ضمن الدول الإسلامية. وقد مثل تركيا في هذه المؤتمر وزير الخارجية التركي أحسان صبري[٢٠].

ومن أجل إعادة العلاقات التركية- "الاسرائلية" إلى ما كانت عليه، وجهت وزارة التجارة والصناعة "الإسرائيلية" في عام ١٩٧١ دعوة الى وفود من رجال الاعمال الاتراك لزيارة "إسرائيل" وعرضت عليهم ضمانات بعدم فرض قيود على المنتجات التي تقوم بصنعها في تركيا باتجاه توظيفها لرؤوس أموال تستغل في المشاريع الاقتصادية كما وأنها على استعداد لاستيراد المواد الخام التي تحتاجها تركيا[٢١].

مما تقدم نلاحظ أن العلاقات التركية الإسرائيلية قد أصابها نوع من الجمود والتدهور. مع ذلك يمكن التأكيد على نقطة أساسية خلال هذه المدة أن تركيا كانت تريد تحقيق مصالحها بسبب ما تعانيه من ظروف اقتصادية ، وأن تدهور العلاقات مع "إسرائيل" لا يعني قطع الصلة معها نهائياً وانما بقيت العلاقات الدبلوماسية مستمرة من دون انقطاع.

المرحلة الثانية : العلاقات التركية – "الإسرائيلية" ١٩٨٠-١٩٩٠

شهدت مرحلة الثمانينيات من القرن الماضي تطورات كبيرة في المنطقة كانت لها الاثر الواضح في إعادة العلاقات التركية – "الإسرائيلية" وتوطيدها وازدهارها بصورة أكثر مما كانت عليه، وكان هذا التطور في العلاقات يرجع إلى مجموعة من المتغيرات التي حصلت في المنطقة وهي كالآتي[٢٢]:-

١. قيام مصر بتوقيع اتفاقية السلام مع "إسرائيل" عام ١٩٧٩.
٢. اندلاع الحرب العراقية - الإيرانية ١٩٨٠.
٣. قيام "إسرائيل" بغزو لبنان ١٩٨٢.
٤. تفاقم نشاطات حزب العمال الكردستاني في تركيا ١٩٨٤.
٥. انخفاض أسعار النفط وقلة اعتماد تركيا على الأقطار العربية.
٦. بدء فتح حوار بين "إسرائيل" ومنظمة التحرير الفلسطينية.

هذه الأحداث جعلت تركيا تعمل على التنسيق مع أطراف دولية وإقليمية ومنها "إسرائيل"، وقد لعبت شخصيات مهمة داخل تركيا في محاولة إعادة علاقة "إسرائيل" معها فقد بذل وزير الخارجية التي (خير الدين اركمان) قصارى جهده لتوثيق العلاقات مع "إسرائيل" .وفي المقابل عينت "اسرائيل" يعقوب كوهين قائم بالاعمال في سفارتها في تركيا عام ١٩٨٠ كما أجرى وزير الخارجية التركي عدة اتصالات سرية مع وفود "اسرائلية" ، حيث وصل في آب ١٩٨٠ الى تركيا وفد سري "اسرائيلي" رفيع المستوى برئاسة اريبه لافين يرافقه اثنان من مسؤولي وزارتي الخارجية والدفاع، بالاضافة الى الملحق العسكري "الاسرئيلي" في انقرة اسحاق كاهانات، وقد انكرت وزارة الخارجية التركية هذه الزيارة إلا أن وسائل الاعلام

والمعارضة تحدثت تفصيلاً عن اتصالات الوفد "الاسرائلي" وعن مقر اقامته في فندق ديدمان وقد أدى هذا الحدث الى دعوة احزاب المعارضة الى عقد جلسة طارئة في ٥ أيلول ١٩٨٠ لمناقشة سياسة وزير الخارجية خير الدين اركمان إزاء "اسرائيل" وتم سحب الثقة من وزير الخارجية[٢٣]. وفي أيلول ١٩٨٠ أقام الجنرال كنعان ايفرن أنقلاباً في تركيا[٢٤]. وتولى رئاسة الوزارة التركية (بولنت اولوصو) والذي كان مؤيد لتقليص العلاقات مع "اسرائيل" وخلال هذه الوزارة قام وزير الخارجية التركي (الترنواكمان) بالعمل على تخفيض وتقليص العلاقات مع "اسرائيل" وكان السبب وراء ذلك هو ضم القدس والجولان وغزو لبنان وأصدرت الحكومة التركية قرار بتخفيض العلاقات مع "اسرائيل" الى موظف واحد بدرجة سكرتير ثان[٢٥].

وعندما اقدمت "اسرائيل" على ضم القدس واعلانها عاصمة "اسرائيل" ، رفضت تركيا طلب "اسرائيل" في نقل البعثات الدبلوماسية من تل ابيب الى القدس، كما أكد وزير الخارجية التركي على تحديد العلاقة مع"اسرائيل" قائلاً " ان قرار حكومتي بتحديد العلاقات مع "اسرائيل" يعتبر منسجما مع سياسة تركيا في الشرق الاوسط[٢٦].إلا أنه في عام ١٩٨٣. إذ عقدت استمرت اللقاءات السرية التركية – "الإسرائيلية" إذ قام وفد تركي يضم أربعة من نواب الحزب الشعبي برئاسة ثابت ناطوملو رئيس لجنة العلاقات الخارجية بالمجلس الوطني التركي بزيارة "إسرائيل" في ١٩٨٤/٩/١٩ وهذه أول زيارة رفيعة المستوى لمسؤولين أتراك إلى "إسرائيل" منذ عام ١٩٨٠[٢٧].

وفي هذه المرحلة بدأت الولايات المتحدة الامريكية بالضغط على تركيا من أجل إعادة العلاقات مع إسرائيل، وأثر ذلك قام دبلوماسيين أتراك يرأسهم (أكرم جو فانديرم)[٢٨]. بزيارة "إسرائيل" وكانت هذه الزيارة تهدف إلى دعم اللوبي اليهودي في أمريكا للوقوف بوجه اللوبي الارمني. وفي عام ١٩٨٤ زار أريل شارون تركيا طالباً ضرورة تطور التمثيل الدبلوماسي بين البلدين[٢٩]. أما العلاقات التجارية بين البلدين في المدة الممتدة من ١٩٨٠-١٩٩٠ إذ بلغت قيمة الصادرات التركية الى"اسرائيل" ما مقداره ١٦.٤ مليون دولار عام ١٩٨٠ أرتفعت الى ما مقداره ٦٥.٤ مليون دولار

عام ١٩٨٩ ، وبذلك شكلت زيادة مطردة ماقيمتها ٤٩ مليون دولار عام ١٩٨٩ ، في حين كانت الصادرات" الاسرائلية" الى تركيا بلغت ماقيمته ٣٧.٨ مليون دولار بعد أن كانت في عام ١٩٨٠ ماقيمته ١٠.٤ مليون دولار، وبذلك شكلت زيادة مقدارها ٢٧.٤ مليون دولار [٣٠].

المرحلة الثالثة : العلاقات التركية الإسرائيلية ١٩٩٠-٢٠٠٠

شهدت المدة ما بين عامي ١٩٩٠-١٩٩٢ ظهور متغيرات سياسية واقتصادية وعسكرية وإقليمية في المنطقة العربية تمثلت في عملية التسوية بين "إسرائيل" وبعض الدول العربية مثل الأردن وسوريا وفلسطين، وتفكك الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١ وانتهاء حرب الخليج، وتقلص العلاقات الاقتصادية بين تركيا والبلدان العربية، وظهور مشكلات سياسية داخلية وخارجية في تركيا، أدت إلى تطوير علاقاتها السياسية والاقتصادية والعسكرية مع "إسرائيل".

وتميزت المدة بين عامي ١٩٩١-١٩٩٦ بأنها مرحلة جديدة لبناء العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية بين تركيا "وإسرائيل"، فقد رفع مستوى التمثل الدبلوماسي بين البلدين إلى مستوى السفراء عام ١٩٩١. وفي ١٢ تشرين الثاني ١٩٩٣ قام حكمت تتين بأول زيارة لوزير خارجية تركيا إلى "إسرائيل" توجت بتوقيع مذكرة للتفاهم والتعاون المشترك بين تركيا و "إسرائيل". وفي المقابل قام عرزا وايزمن رئيس دولة "إسرائيل" بزيارة إلى تركيا في ٢٥ كانون الثاني ١٩٩٤ ولمدة ثلاثة أيام تناولت المباحثات التي أجراها مع الأتراك سبل تطوير شتى العلاقات بين الطرفين. كذلك توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين في آذار ١٩٩٦ على أن يتم تنفيذه في حالة تطبيع العلاقات في الشرق الأوسط نظراً لوقوع سوريا بين البلدين[٣١].

١. التعاون التركي- "الاسرائيلي" في مجال المياه

في غضون ذلك سعت "إسرائيل" لاستغلال حاجة تركيا لتمويل لمشاريعها والى التكنولوجيا المتقدمة من الولايات المتحدة الامريكية والغرب والى دعم أمريكي أوربي أكثر لاقتصادها. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، تم الاتفاق بين الطرفين على تحقيق العديد من المشاريع ومنها : مشروع أنابيب السلام : تعود فكرة المشروع إلى

عام ١٩٨٦ والذي يتضمن خطة اقتصادية سياسية بعيدة المدى لبناء شبكة لنقل الفائض من المياه من نهري سيحان وجيجان بجنوب تركيا إلى دول الخليج العربي[٣٢]. أن هدف هذا المشروع لا يقتصر على إمداد المياه وبيعها للدول العربية فحسب وإنما يمد "إسرائيل" أيضاً بالمياه حيث يتفرع من أحدى الخطوط فرع لهذا الغرض. ولقد أطلقت تركيا على هذا المشروع اسم السلام لاقتناعها بتطوير علاقات التعاون الاقتصادي بين دول الشرق الأوسط . ولهذا المشروع أبعاد اقتصادية وسياسية. حيث يمثل البعد الاقتصادي في أن مياه نهري سيحان وجيجان تروي منطقة جنوب تركيا وتصب بالبحر المتوسط، ويعتقد المسؤولين الأتراك أن الواردات التي سيحققها المشروع إلى تركيا حوالي ٢ مليار دولار[٣٣]. أما البعد السياسي للمشروع فان اشتراك أقطار الشرق الأوسط في المشروع عاملاً مهماً للتحقيق السلام في المنطقة[٣٤]. وهناك مشروع آخر هو تزويد "إسرائيل" بالمياه بعد أكمال مشروع اِلكاب التركي ويقوم هذا المشروع على "تزويد إسرائيل" بكميات كبيرة من المياه تتولى نقلها حاويات بلاستيكية ضخمة تسحبها سفن تركية خاصة وشركة ميدوزا الكندية من أحدى الموانئ التركية على البحر المتوسط[٣٥].

٢. التعاون التركي- "الاسرائيلي" في المجال التجاري

شهد التعاون التجاري التركي – "الاسرائيلي" مرحلة جديدة من التوسع والتنوع .إذ كان من مظاهره المعرض التجاري التركي الذي اقيم في "اسرائيل" عام١٩٩٤ وشاركت فيه ١١٧ شركة تركية ووفود اقتصادية وصناعية[٣٦] . كما ازداد التعاون التجاري التركي-"الاسرائلي" في مجال القطاع الخاص في مشاريع مشتركة. وعندما قام وزير الخارجية التركي حكمت تشتين بزيارة "اسرائيل" كانت القضايا الاقتصادية من أهم البنود المدرجة في جدول الاعمال حيث كانت رغبة "اسرائيل"في النفاذ الى جمهوريات آسيا الوسطى عبر تركيا، في حين كانت تركيا بحاجة الى تأييد"اسرئيلي" في الحصول على مساندة الولايات المتحدة الامريكية لتمرير انابيب النفط من بحر قزوين الى ميناء الاسكندرونه[٣٧] ، وخلال زيارة شمعون بيريز الى تركيا في عام ١٩٩٤ أكد على تشجيع الاستثمارات المشتركة بين البلدين وتم التباحث حول ازالة الضرائب الكمركية والاتفاق على دخول رجال الاعمال الاتراك الى "اسرائيل" بدون

تأشيرة دخول[٣٨]. وتم التوقيع على اتفاقية تجارة حرة بين الطرفين خلال زيارة ديميريل الى "اسرائيل" في ١٤ آذار ١٩٩٦[٣٩]، واقرها الكنيست "الإسرائيلي" في العام نفسه وصادق عليها البرلمان التركي في ٤ نيسان ١٩٩٧ وبموجب هذه الاتفاقية تقوم تركيا بتسويق البضائع "الاسرائلية" الى بلدان أخرى فضلاً عن الغاء الرسوم الكمركية على بضائع البلدين حتى عام ٢٠٠٠، وكذلك يتيح لتركيا زيادة صادراتها الى الولايات المتحدة الامريكية وكندا ودول امريكا الوسطى[٤٠].

بلغت قيمة الصادرات التركية الى"اسرائيل" ما مقداره (٨٩) مليون دولار عام ١٩٩٠ وبلغت قيمة الاستيرادات التركية من"اسرائيل" (٣٦) مليون دولار في نفس المدة . في حين بلغت الصادرات التركية(١٠٩) مليون دولار عام١٩٩٤ وبلغت قيمة الاستيرادات التركية من"اسرائيل"(١٦١) مليون دولار .اما استيرادات "اسرائيل"فبلغت (٤٧٦) مليون دولار عام ١٩٩٧[٤١]. ومن خلال هذا نلاحظ أن الميزان التجاري منذ ١٩٩٠ حتى ١٩٩٤ كان لصالح تركيا ومنذ ١٩٩٤ حتى ١٩٩٧ كان لصالح"اسرائيل" وهذا يعني أن التجارة "الاسرائيلية" بدأت تحقق نمواً مطردا داخل تركيا.

٣. التعاون التركي "الإسرائيلي" في المجال العسكري

في مجال العلاقات العسكرية سمحت تركيا "لإسرائيل" في عام ١٩٩٠ بإنشاء محطات للتجسس الأمني والاستخباري على الدول المجاورة وبخاصة العراق وسوريا وإيران[٤٢]. وفي آب ١٩٩٣ وصل إلى تركيا قائد سلاح الجو "الإسرائيلية" (هرتزل بودينغر) بهدف تطوير العلاقات العسكرية بين البلدين وأعقبها زيارة قام بها (دافيد عفري) المدير العام لوزارة الدفاع "الإسرائيلية". ورغبة في توطيد العلاقات الأمنية بين البلدين قام المفتش العام للشرطة "الإسرائيلية" (أساف حيفس) بزيارة تركيا في شهر تشرين الأول ١٩٩٤، واجتمع مع رئيس خدمات الأمن التركي محمد آجار وتناولت المباحثات التعاون في مجال مكافحة الإرهاب[٤٣].

أثمرت الجهود "الإسرائيلية" – التركية خلال الفترة ما بين عامي ١٩٩٠-١٩٩٥ عن تطورات جذرية في العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية

بين البلدين خلال الفترة اللاحقة التي تمتد ما بين عامي ١٩٩٦-١٩٩٨، إذ شهدت انطلاقة جديدة في حجم ونوع العلاقات العسكرية بينهما فتجسد ذلك في عقد الاتفاقيات العسكرية والأمنية، فقد وصلت العلاقات التركية "الإسرائيلية" مرحلة جديدة في التعاون العسكري ففي ٢٣ شباط ١٩٩٦ أبان زيارة نائب رئيس الأركان التركي جوبق بر "لإسرائيل" وعلى الرغم من الاتفاقات التركية كافة يتعين عرضها على لجنة الشؤون الخارجية بالبرلمان طبقاً للدستور، إلا أن هذه الاتفاق بالذات تم توقيعه خفية عن هذه اللجنة احتماءً بإجراءات أمنية[٤٤]. تشمل الاتفاقات العسكرية لحماية أمن البلاد واستقرارها وبالنظر إلى ثقل المؤسسة العسكرية في تركيا، فقد مرت المسألة في هدوء دون احاطة البرلمان وحضي هذا الاتفاق منذ البداية بتأييد رئاستي الجمهورية والحكومة ولم يتم الإعلان عن هذا الاتفاق إلا بعد زيارة الرئيس ديميريل "لإسرائيل" في آذار ١٩٩٦[٤٥].

واستمر التعاون العسكري "الإسرائيلي" – التركي بالتطور ولاسيما بعد تسنم نجم الدين اربكان رئاسة الحكومة التركية في الفترة من حزيران ١٩٩٦ إلى حزيران ١٩٩٧، وكان أربكان زعيم حزب الرفاه من المعادين "لإسرائيل" والغرب ومن دعاة التقارب مع العالم الإسلامي لكن التيارات السياسية العلمانية بصورة عامة وقادة الجيش بصورة خاصة، قد مارست عليه شتى أنواع الضغوط السياسية والإعلامية والعسكرية مع العلم بأن العلاقات التركية مع "إسرائيل" كانت تدار من قبل جنرالات الجيش التركي مما أجبر اربكان على تغيير مواقفه من "إسرائيل"، وأخذ يبرز التعاون العسكري بين الدولتين بأنه من مصلحة تركيا[٤٦]. واستمر التعاون العسكري بالتطور والتوسع في شتى المجالات إعقاب استقالة اربكان وحتى نهاية ١٩٩٨[٤٧].

٤. التنافس حول الجمهوريات الاسلامية في آسيا الوسطى

بعد أنهيار الاتحاد السوفيتي ظهرت سلسلة من التطورات المهمة على الصعيد العالمي كان في عدادها ظهور دول مستقلة في آسيا الوسطى وهي (كازاخستان، تركمنستان، اوزبكستان، طاجكستان، قرغيزيا) ، ولقد أستأثرت هذه

الجمهوريات بأهتمام الدول المجاورة وغير المجاورة ومنها تركيا، ايران وروسيا و"اسرائيل"[٤٨] بالنسبة لتركيا فقد أولت هذه الجمهوريات اهتماماً خاصاً للروابط التاريخية والعرقية واللغوية والدينية التي تربطها بشعوب هذه الدول، فسارعت الى الاعتراف بهذه الجمهوريات منذ عام ١٩٩١ وقامت بتقديم كل مظاهر الحفاوة والترحيب الى رؤساء ومسؤولي هذه الدول الذين يزورون تركيا، وأنشأت سفارات وقنصليات لها في هذه الدول واقدمت على تشكيل تجمع للدول للناطقة باللغة التركية[٤٩]، بالإضافة الى ذلك قام الرئيس التركي توركت اوزال عام ١٩٩٣ بزيارة كافة الجمهوريات الناطقة باللغة التركية فضلاً عن زيارة سليمان ديمريل عام ١٩٩٤ تركمنستان، وكما دعى الرئيس الاوزبكي أسلام كريموف رئيسة الوزراء التركية تانسو تشيلر لزيارة اوزبكستان[٥٠].كما ازداد التغلغل الاقتصادي التركي في هذه الجمهوريات وذلك من خلال المشاريع التي اقامتها تر كيا في هذه البلدان بالاضافة الى تعزيز العلاقات الثقافية والاعلامية بشكل كبير مع بلدان آسيا الوسطى[٥١].

أما "إسرائيل" فقد أقامة علاقات على جميع المستويات السياسة والاقتصادية والامنية والثقافية، ففي المجال السياسي قام رئيس الوزراء "الاسرائيلي" السابق اسحاق رابين برفقة وزير خارجيته شمعون بيريز بزيارة هذه الجمهوريات عام ١٩٩٢، وقيام الرئيس الكازاخستاني في عام ١٩٩٥ بزيارة تل ابيب، كذلك الرئيس القيرغيرستاني عسكر اكاييف بزيارة تل ابيب عام ١٩٩٣، اما في المجال الاقتصادي فقد تمت العديد من الصفقات الاقتصادية مع هذه الجمهوريات.

أما في المجال الامني فقد زارت العديد من الوفود "الاسرائيلية" في مجال التكنولوجيا والتصنيع العسكري هذه الجمهوريات. أما في المجال الثقافي فتم تأسيس مركز يهودي في المدينة الاسلامية في بخارى في كازاخستان بالاضافة الى تشكيل جمعية الصداقة بين "اسرائيل" وقيرغيزيا[٥٢].

ومن خلال هذا التنافس على الجمهوريات الاسلامية كان لابد "لاسرائيل"أن تلجأ الى حليف أقليمي لها وهو تركيا خاصة وأن كلتا الدولتين تعتمد عليها الولايات المتحدة الامريكية لتنفيذ سياستها، فنلاحظ أن"اسرائيل" تؤيد تحرك تركيا تجاه هذه الجمهوريات، إذ أدلى الرئيس الاسرائيلي حايم هرتزوغ خلال زيارته تركيا في ١٥

تموز ١٩٩٢ بتصريح قال فيه:(" أن أن تركيا يجب أن تكون قائد في المنطقة ، ومناطق أخرى مثل يوغسلافيا واسيا الوسطى)[٥٣] . أما وزير خارجية "اسرائيل" شيمون بيرز فقد صرح خلال زيارته الى أنقره في١٠نيسان ١٩٩٤ قائلاً:" أن"اسرائيل" نشطة جداً في الجمهوريات الاسلامية في آسيا الوسطى والقفقاس كما أنها تقوم بأستثمارات مشتركة مع الولايات المتحدة الامريكية وأنا مسرور في التعاون الثنائي مع تركيا" وأعرب عن أمله في أن(تنتصر الاتاتوركيه الاسلامية في هذه الجمهوريات)[٥٤]، كما أكد على أمكانية التباحث حول مشاريع مشتركة قدمتها "اسرائيل" لتنفيذها في جمهوريات آسيا الوسطى بالتعاون مع تركيا.وفي٣١ تشرين الاول ١٩٩٤ تم توقيع مذكرة تفاهم بين الولايات المتحدة وتركياو"اسرائيل" في الدائرة الرئيسية لمكتب العلاقات العالمية التركية التابع لوزارة الخارجية التركية لأنجاز عدة مشاريع مشتركة في كل من اوزبكستان وتركمنستان في مجال الزراعة والتربية الحيوانية[٥٥].

وتأسيساً على ذلك يمكن القول أن تركيا وأسرائيل كان من مصلحتها قيام تعاون ثنائي بينهما وتقوية أواصر العلاقة بين الدولتين وذلك للسيطرة على منطقة آسيا الوسطى ومحاولة ضرب وعرقلة أي اتصال اسلامي عربي مع هذه الجمهوريات والخوف من وجود حكومة أسلامية يمكن أن تلعب دور كبير في التأثير على الطرفين في المنطقة وتهديد أمنها.

المرحلة الرابعة : العلاقات التركية - الإسرائيلية في الألفية الثالثة

ساهمت ثلاثة أحداث في التأثير مباشر في صياغة سياسة إقليمية تركية جديدة مطلع القرن الحادي والعشرين وهي :

أحداث ١١ أيلول٢٠٠١ ووصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تشرين الثاني ٢٠٠٢، ، واحتلال العراق ٢٠٠٣.

١. أحداث ١١ أيلول : وضعت هذه الأحداث تركيا أمام تحدي سياسات الإرهاب الذي طالها في عام ٢٠٠٤ وبعده وقد زاد ذلك في احتضان وتشديد الموقف الأمريكي والغربي لحزب العدالة والتنمية كونه مثالاً تطبيقياً لما تقول الولايات المتحدة الامريكية عن الإسلام السياسي[٥٦].

٢. وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم في تشرين الثاني ٢٠٠٢ : إذ هيمن الحزب على الحكومة والبرلمان اثر الانتخابات التي جرت في تركيا بحصوله على الأغلبية المطلقة للمرة الأولى منذ بداية التسعينات. وقد غيرت ممارسات هذا الحزب من صورة تركيا لدى دول الإقليم والعالم. فقد انتهجت الحكومة التركية الجديدة بقيادة حزب العدالة والتنمية سياسة تعدد البعد والتي كان لها تأثير واضح على علاقات تركيا الإقليمية والدولية. إذ نجحت هذه السياسية في الانفتاح على كل الدول العربية والإسلامية[٥٧]. ثم توصلت إلى فتح المفاوضات غير المباشرة والمجمدة بين "إسرائيل" وسوريا ومع حفاظها على علاقات ايجابية مع حماس، فان تركيا حافظت على علاقاتها مع "إسرائيل" انطلاقاً من إقامة علاقات متوازنة بين الفلسطينيين و"الإسرائيليين"[٥٨]. إذ أبدت حكومة العدالة والتنمية رغبتها في أداء دور الوساطة في الصراع العربي "الإسرائيلي" وهي الرغبة التي تحولت إلى واقع فعلي أثر المشاركة التركية في مؤتمر أنا بوليس للسلام نهاية العام ٢٠٠٧. وبعد جمود دام ثماني سنوات بدأت مفاوضات السلام السورية – الإسرائيلية الغير مباشرة تنشط منذ نيسان ٢٠٠٧ والتي أنهت التراجع الذي هيمنعلى العلاقات بين البلدين جراء المسالة الكردية ورفض البرلمان التركي نشر القوات الأمريكية أبان غزو العراق، كما حصل بموجبها (اردوغان) على ضوء أخضر أمريكي للتوسع في الدور الإقليمي التركي، الذي يعد التوسط في عملية التسوية بين العرب و"إسرائيل" أحد ركائزه[٥٩]. ولا تستغل تركيا فقط علاقاتها الوثيقة مع الأطراف المختلفة بل تسعى لتوضيف كل طاقاتها لإنجاح مساعيها على هذا الصعيد، حتى أنها أيدت استعدادها لتوضيف مواردها المائية الوفيرة في تذليل أية عقبات تعترض عملية التسوية، ولاسيما أن مسألة المياه تمثل أحدى العقبات الكبرى أمام أبرام أي اتفاق سلام سوري – إسرائيلي. وقد أيدت تركيا

استعدادها للمسالة في تسوية تلك المسألة الخلافية المعقدة عبر تزويدها الجانبين السوري و"الإسرائيلي" بالمياه العذبة، واقناع سوريا بعدم التعنت مع إسرائيل بخصوص مياه بحيرة طبرية، مقابل تعهد أنقرة بتزويد دمشق بالمزيد من مياه الفرات إلى جانب مساعدة السوريين في تدشين محطات تحلية متطورة[٦٠].

موقف حكومة حزب العدالة والتنمية من القضية الفلسطينية وتأثيرها على العلاقات التركية – "الإسرائيلية"

عندما وصل حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في ٢٠٠٢ كان الانفتاح على العالم العربي والإسلامي أحد السمات الأساسية للخارجية الجديدة لتركيا. ولاسيما مع سوريا وإيران والسعودية مع تقليص ملموس في العلاقات مع إسرائيل. ففي ١٦ شباط ٢٠٠٦ فوجئت الاوساط الرسمية العالمية بان خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحماس قد وصل إلى أنقرة وعقد اجتماع مع وزير الخارجية التركي عبد الله غول[٦١]. وفي عام ٢٠٠٦ تعددت التظاهرات الداعمة للقضية الفلسطينية ولاسيما بعد الاعتداءات على غزة في أثر اختطاف الجندي "الإسرائيلي" (جلعاد شاليط) في أواخر حزيران عام ٢٠٠٦، إذ استقال العديد من النواب الأتراك من عضوية لجنة الصداقة البرلمانية التركية – "الإسرائيلية". ووصف رئيس الحكومة التركية رجب طيب اردوغان، الوضع في غزة بأنه ((مأساة إنسانية)) وذكر في ٢٥ كانون الثاني ٢٠٠٨ "أنني أرى صعوبة في فهم ما يجري ولا يمكن قبول أي ممارسة تأتي كمعاقبة لمليوني نسمة بذريعة هجمات الصواريخ يجب أن يفهم أصدقاؤنا "الإسرائيليون" أنهم بهذا الحصار وبمعاقبة كل الشعب إنما يخدمون الفئات المتشددة الهامشية"[٦٢].

وفي أثناء ملتقى دافوس ٢٦ كانون الثاني ٢٠٠٨ التقى وزير الخارجية التركي علي بابا جان، الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريس، وقال له : أن استمرار حصار غزة وتقسيم أراضي السلطة الفلسطينية إلى قسمين (أي غزة والضفة الغربية) يهدد عملية السلام وفقاً لمسار انابوليس[٦٣]. ومع تجديد الحصار على غزة اتصل اردوغان برئيس الوزراء الإسرائيلي أيهود اولمرت واحتج على استمرار الحصار

الإسرائيلي على غزة قائلاً أن هذا الأمر غير مقبول، ودعاه بدورة إلى استئناف عملية السلام[٦٤].

وبعد العدوان الإسرائيلي الذي وقع في ٢٧ كانون الثاني ٢٠٠٨ ولمدة ٢٢ يوماً برز الموقف الحاد لرئيس الحكومة التركية الذي اعتبر العدوان "الإسرائيلي" على غزة "عدم احترام لتركيا" وقال (أن العمليات العسكرية ضد غزة وجهت إلى السلام الدولي)[٦٥].

على الرغم من التوتر الكبير الذي ساد العلاقات التركية – "الإسرائيلية" في نهاية ٢٠٠٨ ومطلع ٢٠٠٩ فأن هذه العلاقات ستستمر بصورة جيدة نظراً إلى طبيعتها المركبة وحاجة كل منهما إلى الآخر في العديد من الملفات الموروثة، لاسيما أن "إسرائيل" لا يمكن أن تفرط في بلد مسلم كبير مثل تركيا مهما كانت سلبية المواقف التي يمكن أن تتخذها السلطة في تركيا تجاه "إسرائيل" عند معالجة بعض الملفات مثل المسألتين الكردية والارمنية وكذلك الانضمام إلى الاتحاد الأوربي، لذلك ستضل تشعر بالحاجة إلى "إسرائيل" كمفتاح أو مصدر للتزود بقدرات لا تمتلكها[٦٦].

في الوقت نفسه واصلت حكومة العدالة والتنمية الالتزام بالاتفاقيات العسكرية الموقعة بين تركيا و"إسرائيل" وكذلك الاجتماعات الأمنية الثنائية مع استمرار العلاقات الاقتصادية على ما كانت عليه. لكن الخطوة الأهم وذات الدلالة هي الشروع في تهيئة الشروط اللازمة لأوسع تعاون على صعيد الطاقة، حيث تعد تركيا نفسها لتكون ممراً للنفط والغاز الطبيعي من أكثر من مصدر: من روسيا وقزوين والعراق وأوربا و... إسرائيل. ولم تعترض تركيا على قرار الأمم المتحدة بتعين ٢٧ كانون الثاني من كل عام يوماً للاحتفال بذكرى المحرقة اليهودية فحسب وإنما دعمت صدور القرار ووقعت علية لتكون ملزمة بتنظيم نشاطات سنوية بهذه المناسبة. وتركيا تتبع سياسة مؤيدة للوبي اليهودي في العالم لأنها ترى فيه، ولاسيما في الولايات المتحدة، عضواً في مواجهة اللوبيين الارمني واليوناني خصوصاً في الكونغرس بمجلسيه[٦٧].

خاتمة

من الواضح أن تطور العلاقات التركية –"الاسرائيلية"لم تكن وليدة عقد التسعينيات من القرن العشرين وانما تعود الى عام ١٩٤٨ عندما اقدم الصهاينة على انشاء كيانهم على الاراضي الفلسطينية.إذ اعترفت تركيا قانونياً به عام ١٩٥٠،وتصاعدت العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية بين البلدين إلا أن هذه العلاقات قد اصابها نوع من التراجع لاسيما بعد عام ١٩٦٥ بعد أزمة قبرص وعدم مساندة الولايات المتحدة الامريكية" واسرائيل" لتركيا خلال هذه القضية مما أدى الى تخفيض علاقاتها الدبلوماسية والتجارية مع " اسرائيل" وعلى الرغم من عودة العلاقات بين تركيا و" اسرائيل" بعد عام ١٩٨٠ إلا أنها لم تكن بمستوى طموح الطرفين .ولكن في بداية التسعينيات حدثت عدة متغيرات اقليمية ودولية كحرب الخليج وانهيار الاتحاد السوفيتي وبدء عملية التسوية في الشرق الاوسط فضلاً عن تراجع علاقات تركيا مع دول الجوار، كانت وراء توجيهات تركيا نحو " اسرائيل" واقامتها علاقات قوية معها وعلى جميع المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية .إذ بدأت الزيارات بين المسؤولين الاتراك الى " اسرائيل" وكان أبرازها زيارة الرئيس التركي سليمان ديميريل الى تل أبيب عام١٩٩٦ وكذلك قيام المسؤولين "الاسرئيلين" بزيارة انقرة وخاصة الرئيس "الاسرائيلي" عزرا وايزمان عام١٩٩٤ . فضلاً عن تطور العلاقات الاقتصادية وخاصة في مجال المياه والتجارة والسياحة . اما المجال العسكري فقد عقد اتفاق التعاون العسكري عام١٩٩٦ وكذلك تزايد التعاون في مجال الصناعات العسكرية. وكذلك كان هناك تعاون تركي "اسرائيلي" في التوجه نحو منطقة آسيا الوسطى والقوقاز كونها منطقتان حيويتان للمصالح التركية – "الاسرائيلية .

وعند وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة انتهجت الحكومة التركية سياسة تعدد البعد والتي كان لها تأثير واضح على علاقات تركيا الاقليمية والدولية، إذ نجحت هذه السياسة في الانفتاح على كل الدول العربية والإسلامية، ثم توصلت الى فتح المفاوضات غير المباشرة والمجمدة بين " اسرائيل" وسوريا مع حفاظها على علاقات ايجابية مع منظمة حماس ،في الوقت نفسه حافظت تركيا على علاقاتها مع "إسرائيل" انطلاقا من إقامة علاقات متوازنة مع الفلسطينيين "والاسرائيلين".

الهوامش والمصادر

[١] نجدة فتحي صفوت، موقف تركيا من قضية فلسطين، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٤٥، ١٩٨٢، ص٩٢.

[٢] الاعتراف الواقعي يطلق على العمل الذي تقر بمقتضاه دولة أو مجموعة دول بوجود دولة جديدة، ينظر عصام العطية، القانون الدولي العام، بغداد، ١٩٩٣، ص٣٠٦.

[٣] نجدة فتحي صفوت، مصدر سبق ذكره، ص٩٤.

[٤] الاعتراف القانوني هو عندما تعلق الدولة رسمياً ويشكل اعترافها بنشوء الدولة الجديدة وذلك من خلال إقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية معها، ينظر عصام العطية، مصدر سبق ذكره، ص٣٠٦.

[٥] إبراهيم خليل العلاف، نصف قرن من تاريخ العلاقات التركية – الصهيونية ١٩٤٨-١٩٩٩، دراسات سياسية، بيت الحكمة، بغداد، العدد (٢) ١٩٩٩، ص٦.

[٦] فيليب رونيس، تركيا والشرق الاوسط ، ترجمة ميخائيل خوري، دار قرطبة للنشر ، القاهرة ، ١٩٩٣، ص٩٣.

[٧] خليل إبراهيم الناصري، السياسة الخارجية التركية إزاء الشرق الأوسط ١٩٤٥-١٩٩٥، مطبعة الراية، بغداد، ١٩٩٠، ص٢١٦.

[٨] نديم البتكين، تركيا بوابة استراتيجية للامبريالية العالمية ، بيروت، د.ت . ص١٢٥.

[٩] نبيل حيدري ، تركيا دراسة في السياسة الخارجية منذ عام ١٩٤٥ ، طبرا للطباعة والنشر ، دمشق ، ١٩٨٦،ص١٠٨.

[١٠] سراب عبودي، العلاقات "الإسرائيلية" – الآسيوية، مجلة الدراسات الفلسطينية، بغداد، العدد ٤٢-٤٣، ١٩٨٠، ص٦٩.

[١١] خليل إبراهيم الناصري، مصدر سبق ذكره، ص٢١٨.

[١٢] عبد الرحمن رشدي، العلاقات التركية – "الإسرائيلية"، الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، القاهرة، العدد ٦٤، ١٩٩٣، ص٦.

[١٣] أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، مطبعة الحرية، بغداد، ١٩٧٥، ص٢٧٤.

[١٤] جلال عبد الله معوض، العلاقات "الإسرائيلية" – التركية حتى نهاية الثمانينات، مجلة شؤون عربية، القاهرة، العدد ٨٨، ١٩٩٦، ص١١٢.

[١٥] المصدر نفسه، ص١١٣.

[١٦] خليل إبراهيم الناصري، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٨.

[١٧] المصدر نفسه، ص٢٠٩.

[١٨] احمد نوري النعيمي، مصدر سبق ذكره، ص٢٩٨.

[١٩] المصدر نفسه، ص٣١٦.

[٢٠] المصدر نفسه، ص٣١٨.

[٢١] المصدر نفسه، ص٣٢٦.

[٢٢] جلال عبد الله معوض، العلاقات "الإسرائيلية" – التركية حتى نهاية الثمانينات ،مصدر سبق ذكره، ص١٣٥.

[٢٣] خليل ابراهيم الناصري، مصدر سبق ذكره،ص٢٠٦.

[٢٤] حول الانقلاب الذي حصل في تركيا ينظر: فيروز احمد، صنع تركيا الحديثة، ترجمة سلمان داود الواسطي وحمدي حميد الدوري، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٠، ص٤٠٦-٤٠٨.

[٢٥] محمد نورالدين ، تركيا في الزمن المتحول قلق الهوية وصراع الخيارات، رياض الريس للكتب والنشر،بيروت، ١٩٩٧،ص٢٦٣.

[٢٦] المصدر نفسه،ص٢٦٤.

[٢٧] المصدر نفسه، ص١٣٨.

[٢٨] دبلوماسي رفيع المستوى عمل في نيويورك بدرجة وزير مفوض.

[٢٩] خليل إبراهيم الناصري، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٨.

(٣٠) ينظر :

I.M.F. Direction of trades statistics 1980-1989 , Year Bok 1990 P. 233.

(٣١) جلال عبد الله معوض، العلاقات "الإسرائيلية" – التركية حتى نهاية الثمانينات ،مصدر سبق ذكره، ص١٩.

(٣٢) حسن بكر، حروب المياه في الشرق الأوسط من النيل إلى الفرات، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١١، ١٩٩٣، ص١٩٩٣.

(٣٣) صباح محمود محمد، السياسة المائية التركية، مطبعة المتوسط، الطبعة الأولى، بيروت ، ١٩٩٨، ص٦٢.

(٣٤) طارق المجذوب، لا أحد يشرب : مشاريع المياه في استراتيجية "إسرائيل"، رياض الريس للكتاب والنشر، بيروت، ١٩٩٨، ص٢٣٦.

(٣٥) احمد النعيمي، تركيا والوطن العربي، طرابلس، ١٩٩٨، ص٢٤٧.

(٣٦) هيثم الكيلاني، تركيا والعرب، دراسة في العلاقات العربية – التركية ، مركز الامارات للدراسات والبحوث ،العدد(٦) ،ابوظبي، ١٩٩٦،ص٤١.

(٣٧)الشبكة الدولية للمعلومات الانترنيت ***http:wwwIpsips.org/htm/yavuzart,htm***

(٣٨)ابراهيم الداقوقي، العلاقات" الاسرائيلية"- التركية في الذروة ، مجلة قضايا دولية، العدد٣٢٥، ١٩٩٦،ص٢٠

(٣٩)جلال عبد الله معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية- التركية ، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت،١٩٩٨،ص٢٥١ .

(٤٠) المصدر نفسه،ص٢٥٢ .

(٤١) محمد نورالدين ، تركيا في الزمن المتحول ، رياض الريس للكتب والنشر،بيروت، ١٩٩٧،ص٦٦.

(٤٢) هشام عبد العزيز، العلاقات العسكرية "الإسرائيلية" – التركية للفترة ١٩٩٣-١٩٩٨ بحث غير منشور، كلية المعلمين، د.ت، ص٢.

(٤٣) نزار أغري، الاتفاق التركي – "الإسرائيلي" للتعاون العسكري والأمني، شؤون الأوسط، العدد ٦٢، ١٩٩٧، ص١٠٩.

(٤٤) هشام فوزي عبد العزيز، مصدر سبق ذكره، ص٧.

(٤٥) جلال عبد الله معوض، العلاقات التركية- "الإسرائيلية" حتى نهاية الثمانينيات، مصدر سبق ذكره، ص٢٢١ ؛ كذلك ينظر : عبد الله صالح، الاتفاق التركي – "الإسرائيلي" وعملية السلام، السياسة الدولية، العدد ١٢٥، ١٩٩٦، ص٧٨ وما بعدها.

(٤٦) هشام فوزي عبد العزيز، مصدر سبق ذكره، ص٤.

(٤٧) المصدر نفسه، ص٤.

(٤٨) جاسم محمد حسن، النشاط التركي-" الاسرئيلي" في جمهوريات آسيا الوسطى ومتطلبات الموقف العربي منها ، مركز الدراسات التركية ، جامعة الموصل ،٢٠٠٠،ص٣٢.

(٤٩) جاسر الشاهد، السياسة التركية تجاه جمهوريات وسط آسيا ، السياسة الدولية، العدد١٣١، القاهرة،١٩٩٨،ص١٩٩.

[٥٠] جاسم محمد حسن العدول ، تركيا وجمهوريات آسيا الوسطى الاسلامية، مركز الدراسات التركية ، جامعة الموصل ،العدد ١٣،٢٠٠٠،ص١١١..

[٥١] المصدر نفسه،ص١١٥.

[٥٢] قيس محمد نوري، التغلغل الاسرائلي في جمهوريات آسيا الوسطى، الدار العربية للدراسات والنشر ، العدد ٨٨، ١٩٩٥،ص٤٧-٥١.

[٥٣] جاسر الشاهد، مصدر سبق ذكره ،ص٢٠٢.

[٥٤] المصدر نفسه،ص٢٠٣.

[٥٥] كاظم هاشم نعمة، التعاون التركي – " الاسرائيلي" قراءة في الدوافع الخارجية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٢٠، بيروت١٩٩٦،ص١٢.

[٥٦] محمد نور الدين، تركيا والعالم العربي : علاقات محسوبة، السياسة الدولية، دار الأهرام، العدد ١٦٩، ٢٠٠٧، ص١٨٣-١٨٤.

[٥٧] نبيل شعيب، تركيا ما بين الولاء الأطلسي الأمريكي والمكاسب الإقليمية
http://WWW. Islamonlin. com 20 , SPT 2008.

[٥٨] محمد نور الدين، تركيا والعالم العربي، مصدر سبق ذكره، ص١٨٣.

[٥٩] سعد حقي توفيق، السياسة الإقليمية التركية تجاه الخليج العربي ٢٠٠٢-٢٠٠٨، مجلة العلوم السياسية، بغداد، العدد (٣٨-٣٩)، ٢٠٠٩، ص١٦.

[٦٠] المصدر نفسه، ص١٧.

[٦١] محمد نور الدين، تركيا، الصيغة والدور، رياض الريس للكتب والنشر، الطبعة الأولى،بيروت، ٢٠٠٨، ص٣١٦.

[٦٢] مركز دراسات الوحدة العربية، حالة الأمة العربية ٢٠٠٨-٢٠٠٩ أمة في خطر، بيروت، ٢٠٠٩، ص٦٩.

[٦٣] المصدر نفسه، ص٦٩.

[٦٤] المصدر نفسه، ص٧٠.

[٦٥] المصدر نفسه، ص٧٠.

[٦٦] المصدر نفسه، ص٧٦.

[٦٧] محمد نور الدين، تركيا الصيغة والدور، مصدر سبق ذكره، ص٣١٨.